مجلة "آفاق فكرية"

ص. ص. 54 - 69

رت م د: 2353 - 0367

رت م د إ: 2602-5507

المشكلات الاجتماعية والإقتصادية لذوي الإعاقة في الجزائر من وجهة نظرهم (دراسة وصفية تحليلية، ولاية وهران أنموذجا)

The socio-economic problems of persons with disabilities in Algeria from their point of view (Analytical descriptive study Oran state as a model)

بولدراس صراح

جامعة وهران2 محمد بن أحمد (الجزائر). مخبر البحث في إستراتيجيات السكان والتنمية المستدامة

sarahbouledras3@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/01/03 تاريخ القبول: 2022/07/20 تاريخ النشر: 2022/10/10

ملخص:

سعت هذه الدراسة إلى التعرّف على الخصائص الديموغرافية لدى ذوي الإعاقة في الجزائر ممثلّة بولاية وهران، فضلًا عن المشكلات التي تواجههم ومطالبهم الأساسية حسب متغير نوع الإعاقة، وذلك بالإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي واستبانة وزّعت على عينّة قصدية حجمها (300) شخص. توصلّت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمّها: أنّ ذوي الإعاقة يعانون من مشكلة التنّقلات، تليها مشكلة التواصل والتفاهم ومشكلة الإندماج في الحياة الاجتماعية، وحسب نوع الإعاقة فتبين أن ذوي الإعاقة البصرية والحركية هم الأكثر انشغالا بالتنقلات، في حين توضح جليا انشغال ذوي الإعاقة السمعية بمشكلة التواصل والتفاهم في المحادثات والمناقشات الجماعية ومن بين المطالب الأساسية لتحسين وضعهم: زيادة المنحة وتهيئة الطرقات والبنايات لتحسين إمكانية الوصول إلى المرافق العمومية. وفيما يخص الحاجيات الأساسية التي ينتظرها ذوي الإعاقة من الدولة هي إنشاء صندوق للزواج. وهذا مايبيّن العراقيل الجسيمة التي تحول بين ذوي الإعاقة والعيش الكريم والتحديات الكبرى التي تواجه الدولة.

كلمات مفتاحية: المشكلات-الإعاقة-ذوي الإعاقة-نوع الإعاقة

Abstract:

This study sought to identify the demographics of persons with disabilities in Algeria, represented by Oran state, as well as the problems the problems they face and their basic demands, depending on the type of disability, based on the analytical descriptive approached and the identification distributed among an improbable sample of 300 persons. The study produced a number of findings, the most important of which were: The proportion of people with disabilities who suffer from mobility in followed by communication, understanding and social integration, depending on the type of disability, visual and motor disabilities are found to be most concerned with movements. This clearly demonstrates the serious obstacles to persons with disabilities and decent living and the major challenges facing the State.

Keywords: Problems-discrimination-persons with disabilities- type of disability.

مقدمّة:

وفقا للتقرير العالمي حول الإعاقة، فقد قدّر عدد ذوي الإعاقة في العالم بأكثر من مليار شخص، وهو ما يساوي 15% تقريبا من سكان العالم، ويتراوح عدد من يعاني منهم من صعوبات كبيرة جدا في تأدية الوظائف ما بين 11 مليون إلى 190 مليون من الكبار البالغين وعدد الأفراد الذين يعانون من الإعاقة آخذ في التزايد لطائفة من الأسباب أهمها: تشيّخ السّكان، الزيادة العالمية في الحالات الصحيّة المزمنة، وتتأثر أنماط الإعاقة بإتجاهات الحالات الصحية، والعوامل البيئية وغيرها من العوامل والتّي شملّت كلّا من التصادمات على الطرق، والكوارث الطبيعية، والصراعات، والنّظم الغذائية، وتعاطي مواد الإدّمان (منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، 2010، ص. 12).

أمّا في الوطن العربي حسب تقرير الأسكوا لعام 2018، فإنّ معدل إنتشار الإعاقة لدى سكان المغرب تجاوز نسبة 5% وبهذا تمركز في المرتبة الأولى، يليها السودان بمعدل 4.8%، بينما تراوحت النسب ما بين 2% و3% في كلاّ من (مصر، البحرين، فلسطين، اليمن). كما كشف التقرير عن تقاطع الإعاقة مع المتغيرات الديمغرافية والتي تمثلّت في: (السّن، والجنس، ومكان الإقامة) بحيث اعتبر التقدّم في السّن من المسّببات المحتملة لتعاظم حجم الإعاقة في الوطن العربي وفي العالم بأسره. (اللّجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، 2018، ص.21).

في الجزائر، قدّر عدد المعاقين بمليونين سنة 2010 موّزعة على النّحو التالي: 300 ألف شخص من ذوي الإعاقة الحركية، 80 ألف شخص من ذوي الإعاقة السمعية، و175 ألف شخص من ذوي الإعاقة البصرية، وأكثر من 856 ألف من ذوي الإعاقة المتعدّدة (اللّجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، 2014، ص. 34). في حين أكدّت وزارة التضامن وقضايا الأسرة على أنّ عدد ذوي الإعاقة غير محسوب بصورة دقيقة وأنّ العديد من الحالات غير مصرح بها والأرقام المتداولة هي بعيدة عن الواقع لهذا سيتم إجراء إحصاء الأشخاص ذوي الإعاقة في الإحصاء عام 2020. (Human Rights et Labor, 2018, p.125)

تجمع الأدبيات التي بحثت في مشاكل ذوي الإعاقة على أنّهم مستبعدون أو غير قادرين على الوصول إلى برامج المساعدة الإنمائية والإنسانية فتشير التقديرات على أنّ حوالي 4% فقط من الأشخاص ذوي الإعاقة يستفيدون من برامج التعاون الدولي ويمكن تجميع هذه العوائق التي تحول

دون دمج ذوي الإعاقة في إطار عوائق مواقفية، بيئية، مؤسسية كما أنّ هناك حواجز أخرى تمنع إدماجهم والتي تكمن أساسا في عدم كفاية البيانات والإحصائيات التي تحول دون دمجهم في الحياة الاجتماعية ناهيك عن البيانات غير الدقيقة بشأن التكلفة التي تعتبر من العوائق التي تحول دون اندماجهم في التنمية والاستجابة الإنسانية.(schlze, 2010, p.173)

حواجز المواقف:

تؤدي إلى الوصم والتميّز، وتحرّم ذوي الإعاقة من حقوقهم وكرامتهم وهي واحدة من أكبر العقبات التي تحول دون تحقيق تكافؤ الفرص والاندماج الاجتماعي ما يجعلها تخلق مواقف سلبية بيئية معيقة في جميع المجالات والتي غالبا مايتمّ التعبير عنها بالخوف والتشاؤم.

(Wapling et Downie, 2012, p.21) (UNICEF, 2013, p.11) (Hyemaa et al., 2014, p.6) (Brujin et al., 2012, p.p.21-22)

والجدير بالذكر أنّ المواقف اتجاه ذوي الإعاقة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط تتسم بإرتفاع درجة الوصم والسبب يعزى إلى المفاهيم الخاطئة التي تربط الإعاقة بالعقاب على خطايا الماضي أو سوء الحظ وحتى السحر في بعض الحالات مقارنة مما عليه في البلدان ذات الدخل المرتفع(WHO & World Bank, 2011, pp.193, 262) .

أمّا الحواجز البيئية:

يقصد بها البيئات التي يتعذّر لذوي الإعاقة الوصول إليها فتخلق عقبات أمام المشاركة والإدماج حيث تمنع الحواجز المادية في البيئة الطبيعية أو المبنية الوصول وتؤثر على فرص المشاركة كما تمنع أنظمة الاتصال التي يتعذر الوصول إليها الوصول إلى المعلومات وحتى نقص الخدمات أو المشكلات المتعلقة بتقديم الخدمات تقيد أيضا مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة.

(WHO & World Bank, 2011, p.6) (DFID, 2000, p.8)(UNICEF, 2013, p.11).

الحواجز المؤسسية:

تشملّ كلّ القوانين والسياسات والإستراتيجيات أو الممارسات التي تميّز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة على سبيل المثال، كشفت دراسة أجريت على خمس دول في جنوب شرق آسيا القوانين الانتخابية التي لا تحمي بشكل خاص الحقوق السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، في حين أن بعض

البنوك لا تسمح للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية بفتح حسابات. ولايزال العديد من البلدان قوانين مقيدة خاصّة التي تؤثر على ذوي الإعاقة الذهنية، قد لا يكون التميّز مقصودا ولكن الأنظمة يمكنها بشكل غير مباشر استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال عدم مراعاة إحتياجاتهم.

(Wapling & Downie, 2012, p.21) (DFID, 2000, p.8) (WHO& World Bank ,2011, pp. 60-62) (Bruijing. ,2012, p. 23)

وفي الجزائر فمعاناة ذوي الإعاقة تتضاعف بسبب إعاقاتهم من جانب والنظرة السلبية من جانب آخر كما تزداد معانتهم نتيجة لضعف المنحة الشهرية المخصصة لهم فالبرّغم من رفعها من 4000 دينار جزائري إلى 10000 دينار جزائري، إلا أنها تبقى زهيدة جدا لسد حاجاتهم خاصة في ظل الغلاء الفاحش للأسعار (عويمري وآخرون،2021، ص.3).

نظرا لقلّة وندرة الدراسات التي أجريت في الوطن العربي وفي الجزائر بالتحديد حول المشاكل الاجتماعية والإقتصادية لدى ذوي الإعاقة من وجهة نظرهم. فقد جاءت هذه الدراسة والتي يمكن صياغة مشكلتها بالأسئلة التالية:

- ماهي أهم المشكلات التي تواجه ذوي الإعاقة في الجزائر في ولاية وهران؟
- وكيف تتوزع هذه المشكلات حسب نوع الإعاقة؟
- وماهي المطالب الأساسية لأصحاب ذوي الإعاقة للمساعدة على تحسين وضعهم وذلك من وجهة نظرهم؟
- وماهي أهم الحاجات الواجب على الدولة توفيرها لذوي الإعاقة وذلك من وجهة نظرهم؟

1. الفرضيات:

- يعاني ذوي الإعاقة من مشكلات صحية ونفسية واجتماعية واقتصادية
- إنّ الولوج إلى المؤسسات الصحية هو المطلب الأساسي لأصحاب ذوي الإعاقة
- إنّ توفير سكن يتناسب وحسب نوع الإعاقة هو ضرورة أساسية يناشدها أصحاب ذوي الإعاقة

2. أهميّة البحث وأهدافه:

من الناحية النظرية ستعتبر هذه الدراسة إضافة نظرية لموضوع مشاكل ذوي الإعاقة بشكل عام في العالم العربي نظرا لقلة الدراسات التي عالجت هذا الموضوع، ومن الناحية العلمية التطبيقية نأملّ أن تساهم الدراسة الحالية بتشخيص معاناة ذوي الإعاقة في الجزائر وتوجيه الأنظار إلى هذه الفئة المهمشة حتى تتمكن الجهات المعنية من معرفة المشاكل التي يعانون منها من أجل التخطيط المحكم ووضع البرامج المناسبة لهم.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرّف على الخصائص الديموغرافية لدى ذوي الإعاقة، فضلاً عن تسليط الضوء على المشاكل التي يعانون منها بصفة عامة أي بغض النظر عن نوع الإعاقة وخصائصهم الديموغرافية ثم التعرف على مشاكل ذوي الإعاقة حسب متغير نوع الإعاقة.

3. مجتمع وعينّة الدراسة:

تكوّن مجتمع عينّة الدراسة من ذوي الإعاقة وبالتحديد ذوي الإعاقة البصرية، الحركية، السمعية، الذهنية، ومتعددّة الإعاقات، حيث تمّ إختيار العينّة بطريقة قصدية قدرها 300 مبحوث، من بين الذين تقرّبوا من مديرية النشاط الاجتماعي لولاية وهران في الفترة الممتدة بين أكتوبر 2019 وجانفي 2020، مستعينين بأهاليهم نظرا لصعوبة استجواب بعضهم خاصة ذوي الإعاقة الحسيّة منهم الصم والبكم والإعاقة الذهنية.

4. أدوات الدراسة:

اعتمدنا على الاستبيان والذي اشتمل على محورين: الأوّل يحتوي على (المتغيرات الديموغرافية، ونوع الإعاقة)، والثاني (خصّص للمشاكل التي يعاني منها ذوي الإعاقة). ونظرا لتواجد صنفين من الإعاقة التي لا يمكن التجاوب معها وهما الإعاقة السمعية والذهنية، فقد استعنا بمترجمي لغة الإشارة من أجل شرح الاستبيان للفئة وذي الإعاقة السمعية، واللجوء للأولياء ذوات الإعاقة الذهنية بدرجة خفيفة.

5. مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

1.5. المشكلة:

لغة: المشكلة هو مفرد لجمع مشكلات ومشاكل وإسم فاعله أشكل فالمشكلة هي قضية تحتاج إلى معالجتها.

إصطلاحا: المشكلة ظاهرة تتكون من عدة أحداث أو وقائع ممتزجة ومشكلة، ومتشابكة، وممتزجة ببعضها البعض لفتة من الوقت ويكتنفها الغموض واللين تواجه الفرد والجماعة، ويصعب حلها قبل معرفة أسبابها والظروف المحيطة بها وتحليلها للوصل إلى اتخاذ قرار بشأنها (بدوي، 2000، ص.13).

فتعرف أيضا بأنها صعوبة يواجهها الفرد في موقف حياته الحالي في علاقاته مع شخص، أو أشخاص آخرين، أو في أداء مهمة، أو أكثر من مهام حياته اليومية، وهذه الصعوبة تزعجه أو تؤذيه بطريقة ما وتسبب له اضطرابا عاطفيا. لذا فهو يسعى للتخلص منها أو للتخفيف من حدتها على الأقل (علي إسماعيل، 1995، ص.42).

2.5. ذوي الإعاقة:

فحسب الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: فإنّ هذا المصطلح يشمل كل من يعانون من عاهات طويلة الأجل حركية أم ذهنية أو إدراكية، أو حسية قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين.

وحسب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فهو الشخص الذي انخفضت إمكانيات حصوله على عمل مناسب بدرجة كبيرة مما يحول دون احتفاظه به نتيجة لقصور بدني أو عقلي (الأمم المتحدة حقوق الإنسان مكتب المفوض السامي، 2019).

3.5. نوع الإعاقة:

حسب القانون الجزائري، يخضع تصنيف الإعاقة إلى اختلافات حسب طبيعة هذه الأخيرة، وتختص اللجان الطبية في تحديدها ونسبتها وهي ذات أهمية من أجل إقرار الحقوق المناسبة للشخص المعاق، سواء كان بالغا بما يعد في فئة الطفولة خاصة ما تعلق بالامتيازات المالية وتأمين

الصحي وفي هذا الإطار حدد المرسوم التنفيذي رقم 82-180 المؤرخ في 15 مايو 1982، المتعلق بتشغيل المعوقين وإعادة تأهيلهم المهني:

تحدّد أصناف المعاقين المشار إليهم في هذا المرسوم على النحو التالي:

- **القاصرون حركياً**، القصور الجراحي، والتقويمي والعصبي وإصابات داء المفاصل
- **القاصرون حسيّا**، المكفوفون والصم والبكم والأشخاص المصابون بإضطرابات النطق
- **القاصرون المزمنون العاجزون عن التنفس**، وأصحاب المزاج لنزيف، أو مرض السكر، أو القلب
- **مختلف القاصرين بدنيا**، ولاسيما ضحايا المخالفات عن حوادث العمل، أو مرض مهني (المادة 1983.02)

6. تحليل نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها:

1.6. خصائص العينّة:

تمثيل بياني 1

أهمّ الخصائص السوسيوديمغرافية لذوي الإعاقة في ولاية وهران

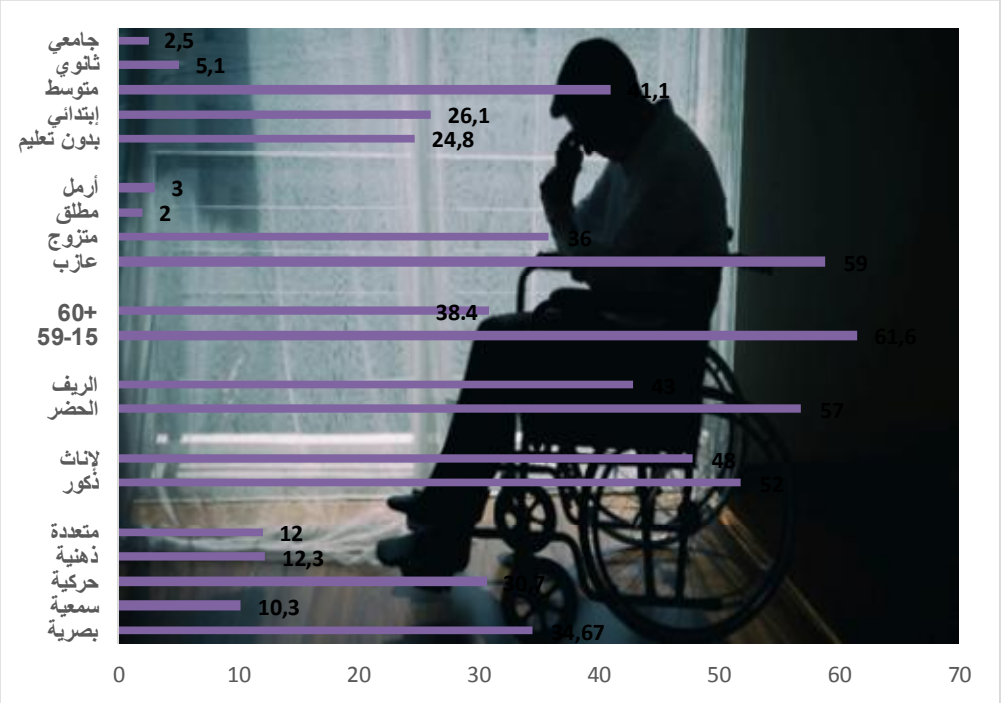

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

يمكن ملاحظة أنّ ذوي الإعاقة في ولاية وهران وحسب مكان الإقامة، يتواجدون في الوسط الحضري بنسبة57% مقابل 43% في الوسط الريفي. أمّا حسب العمر فيمثل ذوي الإعاقة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15- 59 سنة نسبة 61.6% وهي أكبر نسبة مقارنة بباقي الفئات، فيمّا يمثلّ ذوي الإعاقة الذين تتجاوز أعمارهم 60 سنة نسبة 38.4%.

وحسب الحالة الزواجية، قدرّت نسبة العازبين 59% مقابل 36% للمتزوجين،3% من الأرامل، في حين بلغت نسبة المطلقين 2% من مجموع عينة الدراسة.

أمّا حسب نوع الإعاقة، فنلاحظ إنتشار واسع لذوي الإعاقة البصرية بنسبة 34.67%، تليها ذوي الإعاقة الحركية بنسبة30.7%، في حين بلغت نسبة إنتشار الإعاقة السمعية 10.3% من مجموع العينة.

2.6. المشكلات التي تواجه ذوي الإعاقة في الجزائر:

جدول 1

المشكلات التي تواجه ذوي الإعاقة في الجزائر من وجهة نظرهم- ولاية وهران أنموذجا-

المشكلات	%
التنقلات	83.9
التواصل والتفاهم	56.2
الحياة الاجتماعية	50.2
ممارسة الشغل	46.2
صعوبة القيام بالأنشطة اليومية من نظافة ولباس وغذاء	43.8
المشاركة في أنشطة المدرسة والتكوين المهني	13.7
المشاركة في المنظمات الاجتماعية أو المجتمعية أو الرياضية أو الترفيهية أو الثقافية	12.0
المسؤوليات الشخصية اتجاه الآخرين	10.8
ممارسة حق وواجب المواطنة	4.4

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

يتضّح من خلال الجدول رقم01: أنّ ذوي الإعاقة في الجزائر يعانون من مشاكل جمّة، حيث تأتي المشاكل المطروحة في الصدارة والتي تتمحور أساسا حول الحياة اليومية، حيث شملّت كلاّ من التنقلاّت، والتواصل والتفاهم، والحياة الاجتماعية (83.9%،56.2%،50.2% على التوالي)، ويبقى الانشغال الرابع يكمن أساسا في ممارسة العمل بنسبة 46.2%.

وبالنسبة للآراء فهي تختلف اختلافا ملحوظا على مستوى الجنس ومكان الإقامة ونوع الإعاقة حيث يشتدّ الوضع عند المقيمين في المناطق الريفيّة وينخفض لدى المقيمين في المناطق الحضرية.

وبالرغم من أنّ مشكلة صعوبة القيام بأنشطة الحياة اليومية تدرّج من أهم المشاكل التي يواجهها ذوي الإعاقة والتي لابدّ من أن تكون ضمن المراتب الأولى إلاّ أننّا تفاجئنا بترتيبها من قبل ذوي الإعاقة في المرتبة الخامسة والتي شكلّت 13.7%. وبنفس المنطق تبيّن بأنّ ذوي الإعاقة طرحوا مشكلة المشاركة في المنظمات الاجتماعية أو المجتمعية أو الرياضة في المرتبة السابعة بنسبة 12.0%.

وتبقى المسؤولية الشخصية إتجاه الآخرين وممارسة حق وواجب المواطنة ضمن الانشغالات الأخيرة لدى ذوي الإعاقة بنسبة 10.8%. هذا ما يعكس حجم المعاناة التي يعانيها ذوي الإعاقة.

3.6. المشاكل التي يعاني منها ذوي الإعاقة في الجزائر وفقا لمتغير نوع الإعاقة:

جدول 2

المشاكل التي يواجهها ذوي الإعاقة من وجهة نظرهم وفقا لمتغير نوع الإعاقة- ولاية وهران أنموذجا- بالنسب المئوية

المشاكل/نوع الإعاقة	بصرية	سمعية	حركية	ذهنية	متعددة
التنقلات	29.7	8.0	25.7	10.8	9.6
التواصل والتفاهم	15.7	56.2	9.2	18.9	6.0
الحياة الاجتماعية	16.5	4.0	14.5	5.6	5.6
ممارسة الشغل	7.2	0.8	3.2	1.6	0.8
صعوبة القيام بالأنشطة اليومية من نظافة ولباس وغذاء	20.9	1.6	14.5	3.2	3.6
المشاركة في أنشطة المدرسة والتكوين المهني	7.2	0.8	3.2	1.6	0.8
المشاركة في المنظمات الاجتماعية أو المجتمعية أو رياضية أو ثقافية	6.0	0.4	3.2	2.0	0.4
المسؤوليات الشخصة اتجاه الآخرين	6.0	0.4	3.2	0.4	0.8
ممارسة وحق وواجب المواطنة	1.6	0.0	2.4	0.4	0.0

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

نستشف من إجابات ذوي الإعاقة حول المشاكل التي تعترض طريقهم حسب نوع الإعاقة بأنّ هناك اختلافات طفيفة في درجة الأهميّة بالنسبة لهم، فنجد بأنّ التنقلاّت تعتبر من أهم المشاكل المطروحة والتي جاءت على رأس القائمة لدى كلا من ذوي الإعاقة البصرية والحركية (29.7%،25.7% على التوالي)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة فاصولي (2018) والتي أشارت إلى تدني إمكانية الوصول إلى المؤسسات التربوية لدى ذوي الإعاقة الحركية بسبب صعوبة وصول كراسيهم إلى قاعات التدريس والمطاعم ، وتمّ الاستغناء عن الرعاية الصحيّة المقدّمة من طرف الجامعة لتواجد مكتب الطبيب في الطابق الثاني .

أمّا الأشخاص الأكثر انشغالا **بالتواصل والتفاهم** فهم من ذوي الإعاقة السمعية بنسبة 56.2%، يليها ذوي الإعاقة الذهنية بنسبة 18.9% وتتفق هذه النتيجة مع دراسة جلاب (2018) والتي أكدّت على معاناة ذوي الإعاقة السمعية من مشكلة التواصل بالرّغم من النصوص والقوانين والإصلاحات في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية إلاّ أنّ الاهتمام بهم ناقص جدا خاصة في المجال التربوي لأنهّم غافلين على العملية التر بوبة لهذه الفئة المهمشة وحتى المناهج لم تراعى لا في المحتوى ولا في الطرائق والأساليب ولا في الوسائل التعليمية

ويدور الصنف الثالث من الانشغالات حول **الحياة الاجتماعية**، حيث نجد أنّ ذوي الإعاقة البصرية والحركية يأتون في المراتب الأولى (16.5%،14.5%،5.6%) على التوالي وتتفق هذه النتيجة مع دراسة بلعرج (2019) والتي توصلت إلى أنّه بالرغم من كلّ الضمانات التشريعية التي أقرّها المشرع في عمل وعمالة الأشخاص ذوي الإعاقة والتي تهدف إلى الإدماج والاندماج الاجتماعي باعتباره التزاما دوليا إلا أنّها في حقيقة الأمر غير مطبقة على أرض الواقع سواء تعلق الأمر بالقطاع العام أو الخاص.

وتندرج صعوبة القيام **بالأنشطة اليومية** في المرتبة الخامسة بنسبة 31.3%، والأشخاص الأكثر انشغالا بها هم ضمن فئة ذوي الإعاقة البصرية والحركية والذهنية أيضا (20.9%، 14.6%،3.6% على التوالي).

وآخيرا الانشغالات المرتبطة **بالمشاركة في أنشطة التربية**، والتي تمّ الإفصاح عنها بقوة لدى نوع الإعاقة البصرية والحركية والذهنية أيضا (6.0%،3.2%،2.0% على التوالي).

ووفقا للجنس فقد تبيّن من خلال النتائج التي توصلنا إليها بأنّ **الإناث هن الأكثر انشغالا** بكل المشاكل المذكورة آنفا بإستثناء مشكلتي التنقلات وممارسة الشغل اللتان تدرجان ضمن الانشغالات الذكورية.

4.6. المطالب الأساسية لذوي الإعاقة لتحسين وضعهم في الجزائر:

جدول 3

المطالب الأساسية من وجهة نظر ذوي الإعاقة لتحسين وضعهم- ولاية وهران أنموذجا- بالنسب المئوية

المطالب	%
الزيادة في المنحة	98.0
تهيئة الطرقات والبنايات لوصول ذوي الإعاقة إلى المرافق العمومية	71.2
رفع نسبة 1% من مناصب الشغل	68.4
مجانية العلاج في العيادات	34.4
فرض عقوبات لكل من لايهيء الطريق لمستعملي الكراسي المتحركة	26.6
توفير الكراسي الكهربائية	30.8
إدماج ذوي الإعاقة الذين لديهم شهادات ويستطيعون العمل في المؤسسات	24.4
تطبيق قانون أولية السكن الاجتماعي لذوي الإعاقة	20.0
الإعفاء من دفع إيجار السكن الاجتماعي للأشخاص الذين يعتمدون إلا على المنحة المقدمة من قبل الدولة	11.2
فتح المراكز الصحية في كل الولايات والدوائر التي تتكفل بالمعاقين الذين لديهم عجز 100% مدى الحياة لاسيما المتخلفين عقليا	9.6
إعطاء الأولوية عن دفع ملفات ANGEM ET ANSEJ	6.0

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

يطالب ذوي الإعاقة **بزيادة المنحة** لنسبة 98.0%، ويبقى هذا المطلب ذو أهميّة جلّية لكل الإعاقات مهما كان نوعها ومطلب من المطالب الأساسية لدى ذوي الإعاقة البصرية والحركية (35.6%، 30.0% على التوالي) وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه تقرير (إندبندت العربية، 2021) حيث أكدّ على عدم رضا ذوي الإعاقة من الإستراتيجية الحكومية المنتهجة للاهتمام بذوي الإعاقة، هذه الفئة التي تعيش ظروف قاسية تحول دون اندماجها اجتماعيا ومهنيا. فالبرغم من أنّ الحكومة رفعت المنحة المقدّمة إليهم من 4000 دج إلى 10000دج، إلا أنّها تبقى زهيدة في ظلّ الغلاء الفاحش للأسعار وبهذا يطالبون ذوي الإعاقة بزيادة المنحة إلى 20000دج.

كما يطالبون بتهيئة الطرقات في المرتبة الثانية بنسبة 71.2%، والتي عبّرعنها وبشدة ذوي الإعاقة البصرية والحركية (35.6%،30.0% على التوالي) فالبرّغم من أنّ الدولة أكدّت على ضمان

حق إمكانية الوصول لذوي الإحتياجات الخاصّة لكل الأماكن إلّا أنّ الواقع يكسوه الإحباط والتثبيط والعرقلة فأكثر من نصف المستجوبين أقرّوا بأنّ مشكل إمكانية الوصول هي من أهمّ المشاكل التي تعرقل مسار حياتهم وخاصّة في المجال التعلّيمي والذي كان سببا في عدم التحاقهم بالمدارس وليس هذا فحسب فصعوبة إمكانية الوصول تؤدي بالشخص إلى أن يصبح سجين منزله لشهور وشهور لأنهّ لا يزال يعاني من عدم وجود ممرّات في مرافق الحياة ، وعدم تهيئة الأرصفة والتي يتمّ استغلالها من طرف أصحاب المحلات أو مخصصّة لركن السيارات وهذه الصعوبات تعرّقل حياته اليومية والترفيهية خاصّة ذوي الإعاقة الحركية هذا ما يجعله أمرا صعبا بالإضافة إلى نقص الدراجات النارية الخاصّة بهم وحرمانهم من ركوب الميترو والترامواي وحتى الحافلات بسبب انعدام المسالك الخاصة بهم حيث كافة الممرات الخاصة بهم والتي هي غير مطابقة للمقاييس حتى في المراكز والمؤسسات الخاصة بهم فما بالكم بالمؤسسات العادية (بومعزة، 2018).

إنّ أغلب ذوي الإعاقة يطالبون أساسا إمّا **بزيادة المنحة أو بتهيئة الطرقات** والملاحظ أنّ ذوي الإعاقة البصرية والحركية هم الأكثر تصريحا بذلك بينما ذوي الإعاقة السمعية يطالبون أساسا بالدمج الاجتماعي والذي يكمن أساسا في الرفع من مناصب العمل بنسبة 68.4%.

أمّا المطلب الرابع فهو يتعلّق بمجانية العلاج في العيادات الخاصة بنسبة 34.4 %، في حين يأتي مطلب ذوي الإعاقة في إعطائهم الأولويةّ لدفع الملّفات الخاصّة لكلّن من ANGEM و ANSEJ والتي تأرجحت نسبها ما بين (6% و24.4% على التوالي).

5.6. الحاجيات الأساسية لدى ذوي الإعاقة في الجزائر:

جدول 4

الحاجات الأساسية لدى ذوي الإعاقة من وجهة نظرهم- ولاية وهران أنموذجا-

الحاجيات الأساسية	%
إنشاء صندوق الزواج	80.9
ولوج أفضل للمعينات	60.4
سكن ملائم	66.0
ولوج أفضل للشغل	57.3

ولوج أفضل للعلاجات	41.7
ولوج أفضل لوسائل النقل	40.3
ولوج أفضل للعلاجات	28.1
ولوج أفضل للجامعات	14.6
ولوج أفضل للتربية بكل أنواعها	11.5
دعم أفضل من الوزارة	9.7
مساعدات مالية لإنشاء مشاريع تتناسب مع نوع الإعاقة	8.3
تكوين مهني يتناسب مع نوعية القصور	6.9

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

بالتقريب كل المستجوبين صرحوا بضرورة **إنشاء صندوق للزواج** بنسبة 80.9 % من مجموع الإجابات، فقد تمّ التعبير عنها من قبل ذوي الإعاقة بغض النظر عن مكان الإقامة والجنس ونوع الإعاقة وبهذا احتلّت المرتبة الأولى ضمن الحاجيات الأساسية من وجهة نظرهم من بينهم ذوي الإعاقة الحركية بنسبة 22.6%، ذوي الإعاقة البصرية 18.8%، ذوي الإعاقة السمعية 6.9% على التوالي وتتفق هذه النتيجة مع دراسة(البلوشي،2019) والتي خلّصت إلى أنّ أكثر من 80% من ذوي الإعاقة المستجوبين يرون أنفسهم لهم الكفاءة والقدرة على الزواج وتلبية احتياجاته ما يستوجب على الحكومة أن تقدم لهم المساعدات المالية لتكوين الأسر حتى يتمكنّوا من تكوين الأسر كباقي الأشخاص الأسوياء.

ثم تأتي الحاجة إلى سكن ملائم في المرتبة الثالثة بنسبة 66.0% بحيث نجد أنّ ذوي الإعاقة الحركية والبصرية هم الأكثر حاجة لذلك (26.8%، 20.8% على التوالي).

أما الحاجة إلى ولوج أفضل لوسائل النقل تأتي في المرتبة السادسة بنسبة 41.7% والتي عبرّ عنها بشدّة ذوي الإعاقة البصرية والذهنية والحركية (13.9%، 13.5%، 5.2% على التوالي).

ويدور الصنف الثاني من الحاجيات حول الولوج الأفضل للمعينات بحيث عبر عنها 66.5% من ذوي الإعاقة منهم ذوي الإعاقة الحركية بنسبة 22.6%، ذوي الإعاقة (البصرية بنسبة 18.8% والسمعية بنسبة 6.9% على التوالي).

ويعدّ الولوج إلى العلاج من أحد الحاجيات الأساسية التي عبر عنها بقية الفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة والتي بلغت نسبة 41.7% والتي عبر عنها بقوة ذوي الإعاقة الحركية والبصرية والسمعية بالنسب التالية (14.9%، 13.5%، 5.2% على التوالي).

وتأتي الحاجة إلى ولوج أفضل لوسائل النقل في المرتبة السادسة بنسبة 41.7% والتي عبرّ عنها بشدّة ذوي الإعاقة البصرية والذهنية والحركية بالنسب التالية (13.9%، 13.5%، 5.2%).

والذين يطالبون أيضا أكثر من غيرهم بولوج أفضل إلى **الأدوية 28.1%** هم من ذوي الإعاقة الحركية والبصرية بنسب متكافئة 10.8% ولدى ذوي الإعاقة الذهنية والمتعددّة والسمعية بالنسب التالية (10.8%، 10.8%، 2.8%) على التوالي.

وآخيرا تأتي حاجة التعليم بكل أطواره في المراتب ما بين 8 إلى 10 من ولوج أفضل للجامعات وولوج أفضل لكل الأطوار الذي أصبح من المسائل الهامشية بالرغم من دورة الأساسي في الاندماج الاجتماعي إلا أنهم يفضلون الزواج والمطالب الأساسية في الحياة اليومية والصحة أفضل بكثير من بقية الحاجيات والتي تأرجحت معدلاتها ما بين 9.7% إلى 14.6%.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى الحاجة الماسة إلى المساعدات المالية لإنشاء المشاريع التي تتناسب مع نوع الإعاقة الذين يعانون منه بنسبة قدرت ب 8.3%، يليها التكوين المهني وفقا لنوع الإعاقة بنسبة 6.9% والتي طالب بها كل ذوي الإعاقة مهما كان نوع إعاقتهم.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة، تبيّن بأنّ معاناة ذوي الإعاقة تعكس مدى تعبيرهم الشديد للحاجات الأساسية التي تضمن لهم المشاركة في العلاقات الاجتماعية، والحياة الأسرية، والعمل، والحياة الاقتصادية. كما تعكس أيضا مدى انشغالهم بالقضايا التي يمكن من خلالها تحسين أوضاعهم التي عبرّ عنها بشدة كل ذوي الإعاقة بغض النظر عن نوع إعاقتهم والجنس ومكان الإقامة.

وعليه يمكن الإشارة إلى أهمّ النتائج التي توصلّت إليها الدراسة بناء على استجابات أفراد العينة كالآتي:

- بينّت النتائج بأنّ الانشغالات الرئيسية لذوي الإعاقة تكمّن أساسا في التنّقلات والتواصل والتفاهم والحياة الاجتماعية.

- كشفت البيانات على إختلاف الآراء بين ذوي الإعاقة حسب نوع الإعاقة والجنس ومكان الإقامة
- أظهرت البيانات بأنّ ذوي الإعاقة السمعية هم الأكثر انشغالا بالتواصل والتفاهم
- أوضحت البيانات بأنّ ذوي الإعاقة البصرية والحركية هم الأكثر انشغالا بالولوج إلى عالم الشغل
- كشفت البيانات على أنّ حاجة انشاء صندوق للزواج هو من بين الحاجيات الأساسية لذوي الإعاقة بغض النظر عن مكان الإقامة والجنس ونوع الإعاقة
- بينّت النتائج على مطالبة ذوي الإعاقة بزيادة المنحة وتهيئة الطرقات والبنايات تأتي في الصدارة.

توصيات:

من خلال هذه الدراسة ارتأينا أن نقدّم بعض التوصيات التي تحدّ من العقبات التي يواجهها ذوي الإعاقة في مختلف المجالات نذكر من بينها:

- ضمان وسائل النقل المناسبة للرفع من مستويات معرفة ذوي الإعاقة ومهاراتهم والمشاركة في التنمية
- تخصيص أماكن خاصة لمواقف السيارات لجميع الإعاقات مع وضع علامات لكل الإعاقات لأنها محصورة على ذوي الإعاقة الحركية فقط
- تحديد مقاعد خاصة لذوي الإعاقة البصرية في جميع وسائل النقل وتزويدها بلوحات إشارية توضيحية
- إستخدام الرموز الدولية الخاصة بذوي الإعاقة للوصول إلى مختلف المرافق العامة والشوارع
- أن تكون رسائل الأمن والسلامة مكتوبة بطريقة البرايل
- فرض غرامات مالية على الأشخاص العاديين الذين يستخدمون آماكن ذوي الإعاقة

- إنشاء مؤسسات تهتم بذوي الإعاقة السمعية التي تعمل من أجل تعليم وتأهيل الصم وتعليم وتوفير المدرس الكفء والوسائل البيداغوجية الملائمة ومناهج وطرق التدريس الخاصة بهذه الفئة المهمشة.

قائمة المصادر والمراجع:

1. منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، (2010). التقرير العالمي حول الإعاقة. الأمم المتحدة.
2. الأسكوا، اللجنة الاقتصادية والإجتماعية، (2018). الإعاقة في المنطقة العربية. الأمم المتحدة. ساحة رياض الصلح. بيروت. لبنان.
3. عويمري، وآخرون. (2021). ذوي الإحتياجات الخاصة العرب وثلاثية الإهمال والإنكار والصمت. تحقيق إندبندت العربية .Independent. على الرابط: https:// www.independentarabia.com
4. علي، إسماعيل. (1999). المهارات الأساسية في ممارسة خدمة الفرد. دار النشر. الإسكندرية.
5. الأمم المتحدة وحقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي، (2019). تعزيز المساواة بين الجنسين. جنيف.
6. فاصولي، زينب. (2018). الإجراءات التنظيمية في الجامعة الجزائرية لدمج ذوي الإحتياجات الخاصة، جامعة الجزائر2، أبو القاسم سعد الله أنموذجا. مجلة " الوقاية والأرغنوميا". العدد (06). ص.ص.28-46.
7. جلاب، مصباح. (2017). فئة الإعاقة السمعية تحدياتها وطرق التواصل معهم وأساليب إرشادهم. مجلة "الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية". العدد (01). ص.ص.94-112.
8. أحمد زكي بدوي. (2000). قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية. المجلد (97). مكتبة لبنان. بيروت.
9. المرسوم التنفيذي رقم 82-180 المؤرخ في 15 مايو 1982، المتعلق بتشغيل المعوقين وإعادة تأهلهم، جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية،عدد37 الصادر في 01 جوان 1998،معدل ومتمم.
10. Human Rights and Labor. (2018). Country Rapports on Human Rights Practices for 2010.United Nations: Bureau of Democraty.
11. Schulze. (2010). Understanding the convention on the rights of persons with disabilities. Handicap International.
12. Wapling, L., and Dounie, B. (2012). Beyond charity: a donor's guide to inclusion disability finding in the era of the Un convention on the Rights of persons with disabilities. Boston. Disability Rights find.
13. UNICEF. (2013). The state of the world's children2013: Children with disabilities.
14. Brujuing, P, P., Regeer, B; Cornielye, H, Wolting, R. Van Veen. (2012). Count me in: Include people with disabilities in development projects A practical guide for organisation in North and South.Veehendaal: light and the world.
15. Heymann, j., M.A, Moreno. (2014). Disability and equality at work New York: Oxford University Presse.
16. DFID. (2002). Disability, poverty and development, London: DFID.